اسرائيل، بعد انسحاب بريطانيا من فلسطين في ١٥/٥/١٩٤٨؛ ولم تقم دولة فلسطينية، على الرغم من محاولات الحركة الوطنية الفلسطينية، آنذاك، اقامة مثل هذه الدولة (حكومة عموم فلسطين)، وذلك لأسباب عدة، أهمها: ضعف الحركة الوطنية الفلسطينية، في حينه، وارتهانها للتأثير العربي واتكالها عليه، الذي اعاق، بدوره، نشوء دولة فلسطينية. والثانية بعد حرب العام ١٩٦٧: في ٢٢/١١/ ١٩٦٧ توصّلت الدول العظمى، أيضاً، الى اتفاق على تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي وفق قرار حمل الرقم ٢٤٢، وادخلت القضية الفلسطينية في اطاره، بما هي قضية لاجئين. وقد اصدر قرار آخر، لا يضيف شيئاً، انما يؤكد القرار السابق، وحمل الرقم ٣٣٨، بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣.

وبنهوض الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة (م.ت.ف.) وحضورها قوة سياسية على ساحة الشرق الاوسط، تمكنت من اعادة الاعتبار دولياً الى القضية الفلسطينية، بما هي قضية شعب له حق تقرير المصير؛ وتمكنت، بدعم من حلفائها، الدول العربية ودول كتلة عدم الانحياز ودول الكتلة الاشتراكية، من استصدار عدد من القرارات عبر الجمعية العامة للامم المتحدة، أهمها القرار ٣٢٣٦ الذي أكد الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني (١٩٧٤)؛ والقرار ٣٣٧٥ الذي نص «على دعوة م.ت.ف. الى الاشتراك في جميع الجهود والمؤتمرات التي تعقد بشأن الشرق الاوسط تحت اشراف الامم المتحدة وعلى قدم المساواة مع سائر الاطراف». لكنها (م.ت.ف.) لم تتمكن من استصدار أي قرار من مجلس الامن الدولي بهذا الخصوص، بسبب حق النقض «الفيتو» الاميركي. ومع تفجّر الانتفاضة الفلسطينية في المناطق المحتلة وتعاظمها، ورداً على الممارسات الاسرائيلية ضد السكان الفلسطينيين هناك، أصدر مجلس الامن الدولي القرار الرقم ٦٠٥ (١٩٨٨) الذي حدد، كلما اقتضى النص، الارض المحتلة بـ «الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس»، وسمّى السلطة الاسرائيلية بـ «السلطة القائمة بالاحتلال»؛ وهذه التعابير تعتبر اعترافاً ضمنياً بالموضوع الفلسطيني كقضية وطنية وتحديداً جغرافياً لمجاله. كما اقرت الجمعية العامة للامم المتحدة، رسمياً، منذ العام ١٩٨٣، عقد مؤتمر دولي، تشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي الى جانب الاطراف كافة المعنية بمشكلة الشرق الاوسط، كوسيلة للبحث في حل المشكلة.

وقد اقتصرنا في العرض السابق على القرارات التي هناك اجماع دولي بشأنها. ويعتبر، حالياً، القرار ٢٤٢، عالمياً وعربياً، هو الارضية المطروحة للحوار حول التسوية السياسية، وتختلف الاطراف المعنية مباشرة على تفسيره؛ وهو مرفوض فلسطينياً.

وقد أعاق التوصل الى تسوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي، ومن ثم الصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني، عنصران اساسيان: الاول طبيعة الصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني، والتابع له الصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ والثاني التنافس العالمي على الاستئثار بالهيمنة على هذه المنطقة من العالم، نظراً الى اهميتها الجيو ـ سياسية، ولقيمتها الاقتصادية كخزان للطاقة الرخيصة (النفط). فالمشروع الصهيوني يفترض ان من حق اي يهودي القدوم الى فلسطين والاستيطان بها واكتساب صفة المواطنية (قانون العودة)؛ كما يفترض نفسه جزءاً من مشروع الغرب الكوني، الذي اعتبر المشروع الصهيوني، أيضاً، امتداداً له؛ ولذا كان سهلاً انتقال الولاء الصهيوني من بريطانيا الى الولايات المتحدة الاميركية، التي تزعمت المعسكر الغربي بعد الحرب العالمية الثانية، وتبنت، بدورها، المشروع الصهيوني الذي تمثل في انشاء دولة اسرائيل، ودعمتها. ومنذ اواسط الستينات، وتحديداً بعد حرب العام ١٩٦٧، شكل الدعم الاميركي، المادي والمعنوي، السند الاساسي لاستمرار قوة اسرائيل